الصباح الدولية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4590 | الإثنين | 16 ذي القعدة 1444 هـ | 5 يونيو 2023 م | السنة السادسة عشرة

تحقيق أولي للجيش الإسرائيلي يكشف تفاصيل جديدة عن هجوم العوجة

نتنياهو : «هجوم إرهابي» .. ومررنا رسالة واضحة لمصر

صور الجنود الإسرائيليين الثلاثة الذين سقطوا على الحدود مع مصر

الحدود المصرية الإسرائيلية

«وكالات» : كشفت صحيفة معاريف الإسرائيلية أمس الأحد نتائج التحقيق الأولي للجيش الإسرائيلي بشأن العملية التي نفذها شرطي مصري بالقرب من معبر العوجة وأسفرت عن مقتل 3 جنود إسرائيليين على الحدود بين مصر وإسرائيل، وذلك في وقت وصف فيه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الحادث «بالإرهابي والخطير».

وأوردت الصحيفة –نقلا عن التحقيق الأولي– أن الشرطي المصري خطط للهجوم بدقة، وربما تلقى مساعدة على مستوى التخطيط.

وقالت معاريف إن المجند مشى مسافة 5 كيلومترات من موقعه في الأراضي المصرية وسط تضاريس صعبة للغاية، حسب وصفها.

وأضافت أن منفذ العملية خطط لمسار التسلل وعرف موقع الجنود الذي يبعد نحو 150 مترا عن ممر الطوارئ في السياج الحدودي.

وكان جيش الاحتلال الإسرائيلي قال إن جنديين اثنين قُتلا في بداية الأمر بعد ساعات من مشاركتهما في عملية إحباط محاولة تهريب كميات كبيرة من المخدرات، مشيرا إلى أن منفذ العملية شرطي مصري.

وأضاف الجيش الإسرائيلي لاحقا أن جنديا ثالثا لقي مصرعه وأصيب ضابط خلال اشتباك وقع أثناء ملاحقة المهاجم داخل الأراضي الإسرائيلية، وأسفر أيضا عن مقتل منفذ العملية.

وأضاف الجيش الإسرائيلي أن الشرطي المصري دخل من معبر طوارئ في الجدار الأمني على الحدود مع مصر.

بدورها، قالت إذاعة الجيش الإسرائيلي إن الجنديين اللذين قتلا أولا قرب الحدود لم يطلقا النار من أسلحتهما، و«يبدو أن منفذ العملية فاجأهما»، مشيرة إلى أن طائرة مسيّرة رصدت مطلق النار على عمق 1.5 كيلومتر داخل الأراضي الإسرائيلية.

وفي المقابل، أوضح المتحدث العسكري المصري أن الجنود الإسرائيليين قتلوا في اشتباك أثناء مطاردة رجل أمن مصري مهربي مخدرات عند معبر العوجة.

بيد أن رواية المتحدث العسكري المصري أثارت اعتراضات في الجانب الإسرائيلي الذي بات يتحدث عن عملية مدبرة.

وخلال الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء أمس الأحد، وصف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مقتل الجنود الإسرائيليين الثلاثة على يد فرد تأمين مصري بأنه «هجوم إرهابي»، وطالب بتحقيق شامل مشترك مع مصر.

وقال نتنياهو لمجلس الوزراء حول الحادث الذي وقع السبت في تصريحات نقلها التلفزيون؛ «بعثت إسرائيل رسالة واضحة للحكومة المصرية، ونتوقع أن يكون التحقيق المشترك شاملا ومفصلا».

وأضاف «سنحدّث إجراءات وأساليب العمليات، وأيضا الإجراءات الرامية إلى الحد من عمليات التهريب إلى الحد الأدنى، ولضمان عدم تكرار مثل هذه الهجمات الإرهابية المأساوية».

وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي إن حكومته ستستخلص النتائج من العملية التي وصفها بالخطيرة.

وكان رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي هرتسي هاليفي وصف ما وقع على الحدود مع مصر بالخطير والقاسي جدا.

وقال هاليفي إن الجيش يجري تحقيقا في الحادث بشكل معمق وأساسي مع الجيش المصري، وسيتم استخلاص العبر، وفق تعبيره.

وكان المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي قال إن هاليفي أجرى تحقيقا وتقييما ميدانيا في مكان الحادث مع قائد القيادة الجنوبية وقائد الفرقة 80 المسؤولة عن المنطقة.

في غضون ذلك، ذكر جيش الاحتلال الإسرائيلي أن التحقيق في الحادث يجري بتعاون كامل ووثيق مع الجيش المصري.

وفي القاهرة، قال متحدث عسكري مصري إن وزير الدفاع والإنتاج الحربي الفريق أول محمد زكي أجرى اتصالا هاتفيا بنظيره الإسرائيلي يوآف غالانت لبحث ملابسات حادث الحدود والتنسيق لمنع تكرار مثل هذه الحوادث.

وقالت وسائل إعلام إسرائيلية إن مصر أبلغت الجانب الإسرائيلي بأنها لم تكن تعلم بنوايا منفذ العملية.

من جانبها، قالت هيئة البث الإسرائيلية إن غالانت تحدث مع زكي، وأوضح له أن العلاقة بين الطرفين مهمة للغاية.

وحسب الهيئة، فقد أكد وزير الدفاع الإسرائيلي لنظيره المصري أن التعاون في التحقيق –في ما وصفه بالهجوم الخطير– له أهمية كبيرة بالنسبة للعلاقة بين الدولتين.

وأفادت مصادر عسكرية وإعلامية إسرائيلية بأن الجيشين المصري والإسرائيلي فتحا تحقيقا ميدانيا في موقع الحادثة، للوقوف على ملابسات ما جرى.

في غضون ذلك، نقلت إذاعة الجيش الإسرائيلي عن عضو الكنيست عن حزب الليكود داني دانون قوله إن إعلان مصر بشأن الهجوم على الحدود مخجل.

وكان الجيش الإسرائيلي أرسل تعزيزات إلى المنطقة التي وقعت فيها العملية، في حين أعلنت الشرطة الإسرائيلية إغلاق كل الطرق والمحاور المؤدية إلى الحدود مع مصر.

قوات سوريا الديمقراطية تسلم بغداد 50 «داعشياً» و168 عائلة

وزير خارجية العراق: بحثنا مع دمشق محاربة تهريب المخدرات

وزير الخارجية العراقي ونظيره السوري

«وكالات» : أكد وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين، أن العلاقات مع سوريا عميقة، مشيراً إلى أن موقف بغداد كان ثابتا بحل الأزمة سياسياً.

وأضاف الوزير في مؤتمر خلال استقباله نظيره السوري فيصل المقداد، أمس الأحد، أن الوضع الأمني في سوريا يؤثر مباشرة على الداخل في العراق، مرحبا بعودة سوريا إلى مقعدها بالجامعة العربية.

وأوضح أن بغداد ستتحرك في المرحلة المقبلة لإيصال المساعدات الإنسانية لسوريا.

كذلك تطرق إلى التعاون مع الجانب السوري في مكافحة تجارة وتهريب المخدرات، لافتاً إلى أن العراق ممر لهذه الحركة، وبدأ الاستهلاك لهذه المخدرات. وأكد ضرورة العمل مع الدول المحيطة للعراق لمحاربة ظاهرة المخدرات الخطيرة على المجتمعين العراقي والسوري.

بدوره، قال المقداد إن التواصل الدائم مع العراق أمر ضروري ومهم للبلدين.

وكان المتحدث باسم وزارة الخارجية العراقية أحمد الصحاف قد قال أمس، إن العراق وسوريا يسعيان إلى ضبط الحدود المشتركة، ومنع تسلل «الإرهابيين»، وتبادل المعلومات الاستخباراتية لضمان أمن واستقرار الحدود. وأضاف أن موقف بغداد من الأزمة السورية يتمثل بضرورة حلها سياسياً وليس عسكرياً، مشيراً إلى أن العراق يدعم مسار تحقيق السلم الأهلي في سوريا، وكل المفاوضات المتعلقة بهذا الشأن، وفقاً لما نقلت وكالة الأنباء العراقية.

ووصل وزير الخارجية السوري، إلى العاصمة العراقية بغداد لإجراء مباحثات مع مسؤولين هناك.

يشار إلى أن البلدين يتشاركان حدوداً بطول 600 كلم في مناطق غالبيتها صحراوية، يشكّل ملف أمنها قضية أساسية بينهما، لا سيما في ما يتعلق بنشاط تنظيم داعش، وتهريب المخدرات.

وفي 2014، سيطر داعش على أراض في البلدين، قبل هزيمته في العراق في العام 2017، وفي سوريا في العام 2019.

مع ذلك، لا يزال التنظيم نشطاً ولو بدرجة أقل في البلدين.

وبحسب تقديرات نشرت في تقرير لمجلس الأمن الدولي في فبراير، لدى التنظيم «ما بين خمسة آلاف وسبعة آلاف عضو ومؤيد ينتشرون بين العراق» وسوريا، «نصفهم تقريبا من المقاتلين».

وأضاف التقرير أن التنظيم نشط في العراق في «المناطق الجبلية الريفية»، مستفيداً «من الحدود العراقية السورية التي يسهل اختراقها».

كذلك، تصادر السلطات العراقية مراراً كميات من مخدّر الكبتاغون على الحدود مع سوريا، بعدما انتشرت تجارته بشكل كبير في السنوات الأخيرة في الشرق الأوسط.

وفي مارس الماضي على سبيل المثال، ضبطت أكثر من ثلاثة ملايين حبة من الكبتاغون المخدّرة على الحدود مع سوريا.

وتجمع البلدين فضلاً عن ملف أمن الحدود، ملفات أخرى مثل المياه، حيث يتشاركان مجرى نهر الفرات الذي ينبع من تركيا. وتشكو السلطات العراقية مراراً من بناء تركيا لسدود تؤدي إلى انخفاض منسوب المياه عند جيرانها.

من ناحية أخرى أعيد 50 سجيناً عراقياً من عناصر تنظيم داعش، و168 عائلة من عائلات التنظيم، من سوريا إلى العراق، كما أفاد مصدر حكومي عراقي، السبت.

وذكر المصدر، الذي فضّل عدم كشف هويته، أن «السلطات العراقية تسلمت 50 داعشيا من قوات سوريا الديمقراطية».

وأضاف أنه «سيتم التحقيق مع المسلحين ومحاكمتهم أمام القضاء العراقي».

وبحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان، كان هؤلاء المسلحون محتجزين لدى قوات سوريا الديمقراطية في محافظة الحسكة بشمال شرق سوريا.

وأعيدت كذلك وفق المصدر الحكومي العراقي «168 عائلة سيتم إيداعها في مركز الجدعة» الواقع جنوب الموصل، على أن تخضع «لمرحلة تأهيل نفسي. وبعد التأكد من عدم وجود حالات انتقامية من قبل شيوخ العشائر في مناطقهم، سيتم إعادتهم إلى مناطق سكنهم».

ويضم مخيّم الهول المتداعي والمكتظ الذي تديره قوات سوريا الديمقراطية، وعمادها المقاتلون الأكراد الذين شكلوا رأس حربة في محاربة تنظيم داعش، أكثر من 50 ألف شخص بينهم أفراد عائلات مسلحين، من عراقيين وأجانب من نحو 60 دولة.

وفي مارس الماضي، طالب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بترحيل رعايا الدول من مخيم الهول، معتبراً أنه «أسوأ مخيم في العالم».

ومنذ مايو 2021، أعاد العراق مئات من العائلات من سوريا إلى مركز الجدعة. ومذاك غادر جزء منها إلى مناطق سكنه الأصلية.

وغالباً ما تثير عودة العائلات القادمة من الهول إلى مناطقها الجدل، بسبب شبهة انتماء أفراد منها إلى تنظيم داعش، في بلد لا يزال بعد خمس سنوات من دحر التنظيم يعاني ندوب هذه الحرب.

ليبيا : أعضاء بمجلس الدولة يرفضون قانون الانتخابات

اجتماع بوزنيقة

«وكالات» : قبل إعلان لجنة 6+6 عن توقيع الاتفاق النهائي حول القوانين الانتخابية، أعلن 54 عضواً من المجلس الأعلى للدولة رفضهم لمخرجات اللجنة المكلفة بصياغة قانون الانتخابات.

واعتبر الأعضاء في بيان أمس الأحد، أن مخرجات اللجنة «باطلة»، وذلك «لعدم دستوريتها، ولتجاوزها صلاحياتها ومهامها»، داعين كل القوى والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني لرفض أي توافق محتمل بين أعضاء اللجنة حول قانون الانتخابات، من خلال السماح بترشح مزدوجي الجنسية والعسكر والمحكومين جنائيا لرئاسة ليبيا.

هذا الرفض يلقي الضوء على صعوبة الوصول إلى توافق محلي على حل يقود إلى الانتخابات، حيث ينقسم البرلمان الليبي كذلك بشأن أعمال لجنة 6+6، إذ اعتبر 61 نائباً منه، في بيان السبت، أنها «انحرفت عن مهمتها وتجاوزتها من خلال زيادة عدد مقاعد مجلس النواب».

كما طالبوا بـ«عدم الموافقة على أي تعديلات دون الرجوع للمجلس، وعدم التدخل في المقاعد البرلمانية زيادة أو نقصاناً، وتركها للدستور المقبل».

ويستبق ذلك، إعلان اللجنة اتفاقها النهائي حول قانون وموعد الانتخابات، بعد أكثر من أسبوعين من مفاوضات تحتضنها مدينة بوزنيقة المغربية، حيث كشف أعضاء باللجنة عن توصلهم إلى تفاهم كامل حول القوانين الانتخابية بما في ذلك شروط الترشح للرئاسة المتنازع عليها، وأن إمضاء الاتفاق سيكون يوم الاثنين بحضور رئيسي البرلمان عقيلة صالح والمجلس الأعلى للدولة خالد المشري.

وفي هذا السياق، أكد عضو لجنة 6+6 عن البرلمان عز الدين قويرب، عبر صفحته على «فيسبوك»، تصويت أعضاء اللجنة «على القوانين الثلاثة بالإجماع»، في إشارة إلى القوانين الانتخابية الخاصة برئيس الدولة ومجلسي النواب والشيوخ.

وستكون الأيام القادمة حاسمة في تحديد مصير الانتخابات في ليبيا، ومدى القدرة على التوافق حول أساس قانوني للاقتراع وموعد للتصويت يحظى بدعم جميع الأطراف الليبية وحتى الدولية المؤثرة في الملف الليبي.

ويضغط المبعوث الأممي إلى ليبيا عبد الله باتيلي، على الأطراف الليبية من أجل حسم القاعدة الدستورية بأي صورة، والمرور إلى مرحلة الإعداد لتنظيم الانتخابات.